

الميثاق العالمي لحماية حقوق الإنسان الأستاذ عمر حليق

—

نعتقد لا يكس ومعه بعض آنية الرأى العام الدول
أن أبرز عمل قامت به الجمعية العمومية لحيثية الأمم فى اجتماع
باريس هو موافقتها على الميثاق العالمى لحماية حقوق الإنسان .

ولرأنا تأسينا مؤثقا فقدان السلطة العملية التى ما فتئت
هيئة الأمم المتحدة تسمى لتحقيقها ، واتخذنا الناحية النظرية
مقياسا لهذا الميثاق — لتبين لنا خطورة هذه الخطوة التاريخية
التى سجلت فيها الأمم المتحدة — نظريا على الأقل — حمايتها
للأفراد بأن كان ضد أى كان ضد الدولة الناشئة ، وضد الأنظمة
الظالمة ، وضد النظرة القومية الضيقة التى تحاول أن تنال من
حقوق الفرد باسم الصالح القومى فإذا هى نصف بأهم دعائم القومية
الحقة وهى حرية الفرد وحقوقه .

ولا غرابة إذن أن يفرد بالتصويت ضد هذا الميثاق ممثلو
دول أوروبا الشرقية الذين يفرضون أنفسهم على الشعب بقوة الحديد
والنار ؛ ودولة اتحاد جنوب أفريقيا حيث تحول القومية العنصرية
الضيقة دون المساواة فى الحقوق بين السكان الأوربيين وهم قلة ،
والسكان الوطنيين الأفريقيين وهم كثرة . وقد صوتت كذلك
ضد الميثاق المملكة السعودية لعدة أسباب كلها مستمدة من
طبيعة النظام المحافظ الذى يدين عليه المجتمع السعودى .

وقد احتاط واضعو الميثاق خلال نقاش دام عامين ونصف
العام لتدعيم الميثاق بدعائم عملية فأوصوا بإنشاء محكمة دولية
للنظر فى شكاوى الأفراد ضد الذين يمتدون على حقوقهم سواء
كان المتمدون الدول التى يدينون فى ظلها أم دول أجنبية كما

الكتوب قبل أن تسألى عنه نوع من الحشيش الزمزم المبارك مما يجلبه
أقبياء الحجاج من منابت آسية العجيبة ، إلى أرض الحجاز
القدسة الحبيبة أفصحنا جميعا دهشين : والجرك ؟ فمرضى الرجل
ابتهامته وقال : سلوا على النبي بإجماعة ! والله لو كان على حدودنا
تفتيش ، لما دخل مصر أميون ولا حشيش ! ومحرمات وزيلات

هو الحال فى المستعمرات والحميات . وفى الميثاق — ميثاق حقوق
الإنسان — نص صريح يعطى الأفراد فى المستعمرات والحميات
والقنصيات فى مسائل اتحاد العمورة دون تفرقة فى اللون أو العنصر
أو المذهب ، الحق فى رفع مطالبهم إلى المحكمة الدولية إذا وجدوا
أن الدول الحاكمة جائرة على حقوقهم الشخصية منحه كلاً لأسسها
ظاهراً أو باطناً . والواقع أن الميثاق الجديد يكرر كثيراً الحقوق
التى نصت عليها الدساتير الحرة القديمة والحاضرة ، ولكن فى
هذا الميثاق العالمى ناحية — مستحدثة — مستمدة من التطور الذى ألم
بالتفكير المعاصر ، هذه الناحية هى حماية حقوق الفرد الاقتصادية
بالإضافة إلى حماية حقوقه السياسية .

هذه الحقوق الاقتصادية تقر بأن الإنسان خلق حراً له من
الحقوق ما للجميع إخوانه فى الإنسانية لا يحول بينه وبين هذه
المساواة لون أو عنصر أو معتد أو مذهب أو عقيدة فكرية ،
وأن له مساواة مطلقة فى الإمكانات الاقتصادية وماها له القانون
ويشبهها له بمجرد كونه إنساناً يعيش . والميثاق الجديد لا يحاول
أن يتخذ من الفرد مادة ليمنع منها دولة قوية أو حكومة مطلقة
السيادة حرة التصرف فى شؤونها سواء كان هذا التصرف متمشياً
مع حرية الفرد غير ماس بحقوقه أم كان مخالفاً لها كما هو الحال
فى الدول الديكتاتورية .

الميثاق الجديد إذن لا يتخذ الإنسان مادة تُبنى بها الدولة ،
بل يعترف للفرد بحرية الرأى والتفكير والتعبير تحت أى نظام
وفى وجه أية سلطة . والميثاق يتخطى حدود الدولة إلى مراجع
دول أعلى ، أحكامه وقراراته تنفذ الأمم المتحدة بالتزامات قانونية
وأدبية وترغمها على رفع الضيم وإزالة الظلمة . وتدرس لابل سكس
الآن الخطوات العملية لإنشاء هذه المحكمة العليا بعد أن تقر
برلمانات الدول المشتركة فى هيئة الأمم ميثاق حقوق الإنسان هذا
ليصبح فرعاً من القانون الدولى له سلطة واسعة فى أسس النظام
العالمى . قلت إن الأمم المتحدة فى الجمعية العمومية بباريس وافقت
على هذا الميثاق باستثناء روسيا وحلفائها من دول أوروبا الشرقية ،
وباستثناء اتحاد جنوب أفريقيا والمملكة السعودية العربية التى
قال مندوبها السيد جميل البارودى إن التآليد ونظام الحكم القائم
فى نجد والحجاز يخالف بعض المواد التى نص عليها ميثاق حقوق
الإنسان هذا فيما يتعلق بسلطة الحكومة وبعض السلطات

المذهبية والأنظمة الاجتماعية .

أما مأساة السوفييات وحلفائهم فكانت تستند إلى نقطتين في الفلسفة الماركسية .

فالميثاق العالمي الجديد يعترف للفرد بالحرية الاقتصادية بمعنى أن لكل إنسان الحق في امتلاك أسباب الرزق ووسائله والحق لتتبعها بشئ الطارق المشروعة دون أن يتقيد بالتزامات الاقتصاد الموجه الذي تدعو وتعمل له الشيوعية عملاً بالبناء الماركسي النازل « من كل حسب طاقته ، إلى كل حسب حاجته » . ولذلك فإن روسيا السوفياتية وحلفاءها الشيوعيين وجدوا في هذه الحرية الاقتصادية التي نص عليها الميثاق مخالفة للبناء الشيوعي فرفضوا الأخذ بها .

وتعطل الممارسة السوفياتية الثانية هي نص الميثاق على أن للفرد الحق في رفع مطالبه ضد الدولة حين تمتدى على حقوقه وتنتهكها إلى محكمة طالية ستنشأ لهذه الغاية كما أسلفت . وقد احتج الروس بأن في هذا التخطي — تخطي الفرد سلطة الدولة إلى سلطة عالية — تدبياً على سيادة الدولة ، وهذا ما لا يرضى به الروس والغريب في منطق السوفييات هذا أنه يخالف الهدف الرئيسي للعقيدة الماركسية الذي يسعى لإزالة الدولة كنظام اجتماعي بيد أن تتحقق سلطة الطبقات العاملة (البروليتارية - Proletariat) وقد رد مندوب الفلبين الجفرال رومولو على هذه الممارسة الروسية قائلاً أن الميثاق ينص في مقدمته على أنه ميزان العدالة لجميع الشعوب في جميع الأمصار ، فإذا أخطرت دولة في مؤثنت الزمن أنها تتنازل عن بعض أوجه سيادتها لتتحقق نظاماً عالمياً جديداً يدين بعبادى إنسانية راسخة لصالح الإنسانية جمعاء ، فلا بأس من هذا التنازل . وإلا فلماذا نحاول الأمم أن تحمل مشاكلها ومشاكل السلم والحرب والرخاء عن طريق التعاون والتكاتف الدول ؟

هذا الميثاق الجديد الذي نحن بصددده هو وليد مناقشات — بعضها بلغ منتهى الحدة — استمرت طامين ونصف العام لعب فيها الدكتور شارل مالك مندوب لبنان في هيئة الأمم ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي دوراً رئيسياً اعترف به وقدره مندوبو الأمم المتحدة في عبارات التعريظ التي أعقبت

مرور الميثاق في الجمعية العمومية في جلساتها الختامية بقصر شاير بباريس . فقد كان الدكتور مالك مقرر اللجنة التي وضعت الميثاق ، وقد صاغ كثيراً من مواد في بلاغة وحكمة استندت الفخر والإعجاب . لأن الدور الذي قام به مندوب العربي دل على الكفاية الكامنة في الشعوب الصغيرة إذا أعطيت الفرصة وتوفرت لها الرعاية قامت بخدمات فريدة .

وبعد . فإن ميثاق حقوق الإنسان لا يزال حبراً على ورق . ترى هل يقدر له أن يلعب الدور الذي لعبه في تطور الحرية الفردية « الماينا كارنا » ونظام الثورة الفرنسية ؟

الجواب في مدى التعاون الذي سيبدو العلاقات الدولية في السنين القادمة ، ومدى دسوخ الاستقرار في عالم مضطرب .

(نيويورك) عمر عيسى

وزارة الحرية والبحرية

مدير عام مصلحة الطيران المدني

يقبل العطاءات لتأجير الساحة ١٢

من ظهر يوم ١٩٤٩/١/٢٥ عن توريد

الأصناف الآتية :

- (١) سلب وحدايد
 - (٢) مجموعات توليد كهربائية
 - (٣) حرارات
 - (٤) محاريث وممراسات وزحافات
 - (٥) بطاريات
 - (٦) خامات تنجيد للسيارات
- ويمكن الحصول على كل نسخة من شروط ومواصفات المناقصات الست المذكورة ماله مقابل ٢٥٠ ملياً من قسم المشتريات بدويان المصلحة شارع البتديان رقم ٢٦ وتقدم الطلبات على ورقة تحفة فئة ثلاثين ملياً ويضاف إليها ٤٠ ملياً مصاريف البريد .